أبـــــراز
ABARAZ
ⵓⴱⴰⵔⴰⵣ

نشـــرة إخـبـــاريـــة
BULLETIN D'INFORMATION

العدد
الأول
EDITION N°1

يوليوز Juillet 2018

خـــاص

مشروع :
المجتـــمـع الـمـــــدني و الديمقراطية التشاركـيـة

من أجل تعزيز مشاركة الفاعلين والفاعلات في النقاشات العمومية والسياسية بجهة سوس ماسة

المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية
ⵓⵎⵙⵙⵓⴷ ⵓⵅⵓⵎⵓ ⴷ ⵜⵓⴷⵔⵉⵙⵜ ⵜⵓⵎⵙⵙⵓⵔⵜ
Société Civile et Démocratie Participative

بشراكة مع :

منتدى المبادرات الشبابية
ⵜⵓⵔⵉⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵉⵏ ⵜⵉⵎⵓⵔⵜⵉⵏ
Forum des Initiatives des Jeunes

Association Femmes de Sud
جمعية نساء الجنوب

AFD
AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT

بدعم مالي من قبل الإتحاد الأوروبي

أبـــــراز
ABARAZ

فهرس

02 الإفتتاحية

03 نظرة عن مشروع « المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية »

04 الأنشطة الرئيسية ورهانات مشروع « المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية » 2018-2020

05 حاملي المشروع

07 السياق القانوني للديمقراطية التشاركية بالمغرب: نظرة عن الإطار التشريعي.

08 ملخص لنتائج الدراسة : خرائطية تحليل ممارسات منظمات المجتمع المدني في جهة سوس ماسة في مجالات المواطنة، وتعزيز الديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان

10 ملخص عن ندوة إسترداد نتائج الدراسة عن ممارسات منظمات المجتمع المدني بجهة سوس ماسة في موضوع الديمقراطية التشاركية التي نظمت يوم 26 أبريل 2018 بأكادير

12 شهادات الفاعلين و الفاعلات

13 الصحافة تتحدث !

13 كلمات مفاتيح

الإفتتاحية

كم هو طبيعي وشرعي أن يتطور عمل الجمعيات المنخرطة في مختلف ديناميات التنمية المحلية في المغرب لتنتقل إلى الاشتغال في مجال التنمية الديمقراطية؟ فحيوية المجتمع المدني ، بالموازاة مع التحولات السياسية والمؤسساتية التي عرفها المغرب منذ التجربة الأولى لحكومة التناوب، شكلت أرضية خصبة لتمهيد الطريق للإصلاحات السياسية. وبعد الدينامية التي أطلقتها حركة 20 فبراير، حددت الإصلاحات الدستورية معالم جديدة للعمل المدني والمواطن.

هل للرغبة في تطوير الديمقراطية التشاركية معنى، في سياق لم تنجح فيه الديمقراطية التمثيلية بعد في إقناع جميع المواطنين، ولا سيما الشباب الذين لا يخفون استيائهم من المشهد السياسي بشكل عام وحيال كل ما له علاقة بالعملية الانتخابية على وجه الخصوص؟ كيف يمكن تعزيز علاقة الثقة بين مختلف الفاعلين المحليين، كشرط لازم لأي مسار تنموي مجالي؟ كيف يمكن المساهمة في تطوير وهيكلة القوة الاقتراحية للمجتمع المدني، وفق منطق يتجاوزتضارب الشرعيات... إلخ؟

هذه التحديات التي نريد (بالأحرى التي يجب) أن نرفعها مع شركائنا[1] في تنفيذ مشروع **"المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية: "من أجل تعزيز مشاركة الفاعلين والفاعلات في النقاشات العمومية والسياسية بجهة سوس ماسة"**،[2] والذي يتغيى المساهمة في دينامية التنمية المجالية بجهة سوس ماسة. فمن خلال الاهتمام بالشأن العمومي والمحلي واستخدام آليات الديمقراطية التشاركية، يهدف المشروع إلى تعزيز المشاركة السياسية في مختلف أبعادها وتسليط الضوء على التكامل بين الديمقراطيتين، التمثيلية والتشاركية.

إن بناء دولة الحق يرجع، من بين أمور أخرى، إلى استخدام المواطنين والمواطنات جميع السبل القانونية الممكنة لإنفاذ القوانين وتحسين أداء مختلف المؤسسات العمومية. إن ترجمة المكتسبات الدستورية إلى الواقع مسار أكيد طويل، لكنه حتمي، يكون فيه لمنظمات المجتمع المدني دور تلعبه.

وكما توضحه الدراسة[3] التي تم إنجازها في إطار المشروع، فقد حان الوقت لأن تعمل الجمعيات النشيطة المتدخلة في مجال التنمية المحلية بالجهة على توسيع نطاق أشتغالها للانخراط في مجال التنمية الديمقراطية.

هذه النشرة الإخبارية لمشروع المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، التي اخترنا لها اسم " **أبراز** " للإحالة إلى **الفضاء العمومي** في الثقافة المغربية الأمازيغية، ليست فقط وسيلة لتقاسم تقدم إنجاز المشروع، ولكن أيضا من أجل تقاسم الأفكار في علاقتها مع دينامية المشروع، التي نأمل عبرها في خلق الروابط بين مختلف الفاعلين بهدف تجميع الخبرات والتشبيك اللازم لتطوير مبادرات مهيكلة تهدف إلى تقييم السياسات العمومية المحلية.

قراءة ممتعة.

عبد الرزاق الحجري،
مدير الهجرة والتنمية

[1] مشروع تحمله جمعية الهجرة والتنمية، جمعية نساء الجنوب ومنتدى المبادرات الشبابية.

[2] أنظر ورقة تقديم المشروع في طياته (الصفحة 3)

[3] خرائطية تحليل ممارسات منظمات المجتمع المدني في جهة سوس ماسة في مواضيع المواطنة، وتعزيز الديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان (أنظر الملخص بالصفحة 8).

تم إصدار هذه النشرة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. ويعتبر التحالف المكون من الهجرة و التنمية (M&D)، جمعية نساء الجنوب (AFS) و منتدى المبادرات الشبابية (FIJ)، وحده المسؤول عن محتويات النشرة ولا تعكس وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

نظرة عن مشروع :

المجتـمـع الـمـــدني و الديمقراطية التشاركـيـة

"من أجل تعزيز مشاركة الفاعلين والفاعلات في النقاشات العمومية والسياسية بجهة سوس ماسة"

مشروع تشرف عليه جمعية الهجرة والتنمية بشراكة مع جمعية نساء الجنوب ومنتدى المبادرات الشبابية، على مدى 3 سنوات تبتدئ من يناير 2018، بدعم مالي من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج "مشاركة مواطنة" بالمغرب (المزيد من المعلومات على الموقع : moucharaka-mouwatina.ma)، ومن قبل الوكالة الفرنسية للتنمية.

ينطلق هذا المشروع من فكرة أن المجتمع المدني هو رافعة للتغيير في الممارسات الديمقراطية كما يشكل أحد الركائز الأساسية للتنمية بالمغرب ولا سيما في منطقة سوس ماسة، التي يتميز فيها بتأثيره القوي في التنمية الجماعية للمناطق الأكثر هشاشة.

يستند كذلك هذا المشروع على وجود إطار قانوني مشجع على المشاركة المواطنة، ولاسيما دستور 2011، الذي يعزز الدور النشيط للمجتمع المدني، ويقوي مسلسل اللامركزية ويكرس اعتماد الديمقراطية التشاركية كآلية لتشجيع إشراك المواطنات والمواطنين في إدارة الشؤون العمومية. ومع ذلك، فإن الميدان يكشف عن ضعف مشاركة النسيج الجمعوي الجهوي في وضع السياسات العمومية المحلية وتتبعها وتقييمها، بالإضافة إلى ضعف تملك الشباب والنساء لمواطنتهم,

يهدف المشروع إلى المساهمة في تعزيز الديمقراطية والحوار المتعدد الفاعلين في المغرب من خلال تقوية مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك الشباب والنساء ، في النقاش العمومي والسياسي في جهة سوس ماسة.

النتائج المنتظرة :

النتيجة الأولى : منظمات المجتمع المدني المحورية، - بما فيها جمعيات الشباب والنساء، تتمكن من آليات المشاركة الفعلية في تدبير الشأن المحلي ومن قدرات تمكنها من نشر مبادئ الديمقراطية التشاركية داخل مجالاتها الترابية.

النتيجة الثانية : مبادئ التشاور المتعدد الفاعلين والمشاركة المواطنة تم نشرها وممارستها من طرف الجمعيات المحورية مع الفاعلين المحليين.

النتيجة الثانية : ميكانيزمات تتبع وتقييم السياسات العمومية وآليات الديمقراطية تم إعدادها وتعميمها على المستوى الجهوي.

الجهات الفاعلة المحلية المستهدفة :

- 24 منظمة من جمعيات المجتمع المدني، بما فيهم 12 جمعية جهوية محورية بمعدل جمعيتان لكل إقليم : 6 جمعيات شبابية (على الأقل 1200 من الشباب) و 6 جمعيات نسائية (على الأقل 300 امرأة).
- المنتخبين و موظفي الجماعات الترابية بالجهة.

الأنشطة الرئيسية ورهانات مشروع المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية 2018-2020

تمت بلورة الأنشطة الرئيسية المتعلقة بمشروع "المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية" وفق ثلاث محاور رئيسية للعمل، و التي تتعلق بالنتائج المتوقعة من هذا المشروع، وهي: التكوين والمواكبة وتعزيز الممارسات. وهو ما سيسمح بالمساهمة في :

• تقوية قدرات 24 جمعية من منظمات المجتمع المدني حول مواضيع الديمقراطية التشاركية، و تتبع وتقييم السياسات العمومية وكذا تقنيات التواصل والتنشيط.

• تنمية قدرات النساء القياديات على المشاركة في هيئات الحكامة المحلية والدفاع عن حقوقهن.

• تنظيم ندوات عمومية حول الديمقراطية التشاركية والسياسات العمومية على مستوى كل إقليم.

• دعم منظمات المجتمع المدني في خلق فضاءات للتشاور و العمل على إعداد ميزانية عمومية تراعي النوع الإجتماعي على مستوى الجماعات الترابية.

• نشر مبادئ المواطنة والحقوق والديمقراطية لدى الشباب والنساء.

• خلق ودعم شبكة جهوية من منظمات المجتمع المدني خاصة بتتبع وتقييم السياسات العمومية.

• خلق و تفعيل إذاعتين جمعويتين للشباب و النساء.

• خلق تنسيقية جهوية للجمعيات الشبابية.

الرهانات

- مواكبة الحكامة الترابية المبنية على المشاركة المواطنة و التشاور
- مواكبة الدينامية السوسيو-إقتصادية للمناطق الهشة و التي تعاني من آثار التغيرات المناخية
- الإشراك الفعلي لمختلف الفاعلين في المسار الديمقراطي بما في ذلك الشباب والنساء

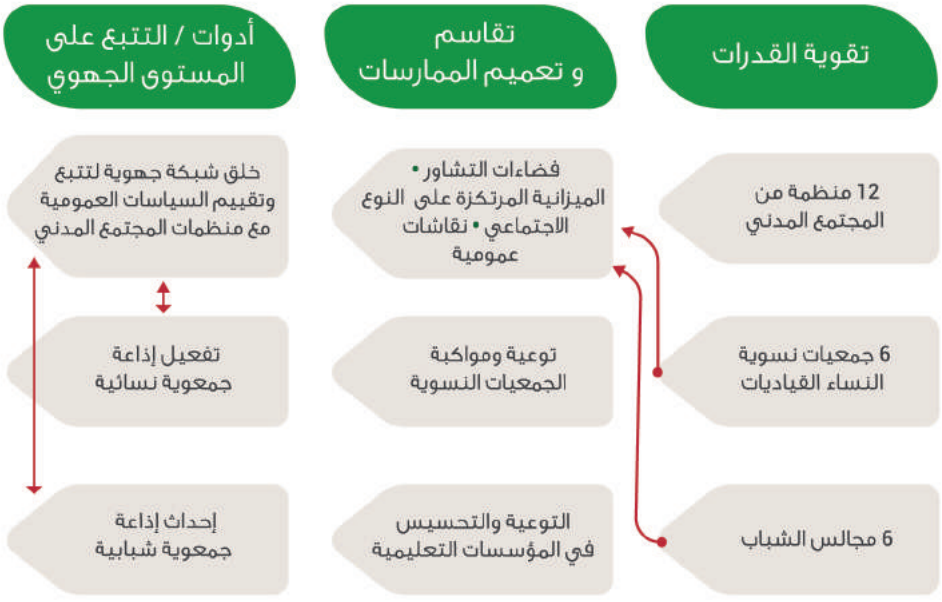

حاملي المشروع :

منظمة الهجرة والتنمية

منذ أكثر من 30 عامًا، كانت جمعية **الهجرة والتنمية** تكافح من أجل دعم الفاعلين والفاعلات في المجالات القروية والمعرضة بشكل أكثر للتغيرات المناخية والهجرة القروية خاصة في جهة سوس ماسة.

جمعية الهجرة والتنمية، هي جمعية فرنسية مغربية، تأسست سنة 1986 على يد مهاجرين مغاربة بهدف تنفيذ مشاريع تنموية في مناطقهم الأصلية بالأطلس والأطلس الصغير، المتضررة من الجفاف منذ سنوات السبعينات.

منذ بدايتها وبدعم من خبراء متطوعين فرنسيين، تركزت أنشطة الجمعية على البنيات التحتية : ككهربة العالم القروي، السدود التلية، المدارس، المستوصفات والماء الصالح للشرب، ... وبالتدريج، تمت بلورة برامج التنمية القروية المندمجة في إطار الشراكة مع الساكنة المحلية والمهاجرين والسلطات الإدارية والمنتخبة المحلية.
تعتمد الجمعية على الباحثين وعلى الدعم الخارجي في تمويلها للمشاريع، خصوصا من المؤسسات الدولية المانحة وكذا السلطات المحلية والمؤسسات المغربية.

وتتمحور استراتيجية التدخل لدى جمعية الهجرة والتنمية حول خمس مكونات : الحكامة و التنشيط الترابي، التضامن الدولي و حقوق الإنسان، البيئة والفلاحة الإيكولوجية، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وأخيرا، رسملة وتقاسم المقاربات من أجل إدماج الهجرة والتنمية في التخطيط المجالي.

تنبني منهجية عملها على ثلاث مبادئ عمل : (1) نهج تشاركي يدمج مختلف الفاعلين من أجل تدبير ناجع للإمكانات وتثمين المهارات المحلية، (2) مبدأ التضامن والتعاون المتبادل، (3) الشراكة مع السلطات المحلية والمؤسساتية.

منذ بداياتها، حملت **جمعية الهجرة والتنمية** هم إشراك النساء والشباب في كل مرحلة من مشاريعها، وذلك بهدف أن يصبحوا فاعلين في تنمية ذواتهم. وهكذا تشكل الالتزام الجماعي مع الفاعلين المحليين من أجل ترجمة عملية للمقاربة التشاركية، ضامنة لتمثيلية ومشاركة جميع المواطنين والمواطنات في إعداد و تنفيذ القرارات المحلية.

حاملي المشروع (تتمة)

جمعية نساء الجنوب:

هي جمعية مغربية، مستقلة وغير حكومية تم تأسيسها بتاريخ 23 أبريل 1999، بمبادرة من النساء الناشطات في العمل النسائي والحركات النسائية الوطنية والدولية.

منذ تأسيسها و**جمعية نساء الجنوب** تناضل من أجل الاعتراف والتطبيق الأمثل لحقوق المرأة وتمثيلية حقيقية على مستوى هيئات اتخاذ القرار. رؤيتها تتمثل في إقامة مجتمع حداثي ديمقراطي خالٍ من جميع أشكال العنف ضد النساء، مجتمع تتمتع فيه النساء بجميع حقوقهن الإنسانية.

تعمل الجمعية على ضمان الحقوق الأساسية للمرأة بالعمل على محاربة جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي وذلك عبر التحسيس والتكوين والمرافعة.

وفي نفس الاتجاه، تعتبر **جمعية نساء الجنوب** واحدة من بين الأعضاء المؤسسين لمجموعة من الحركات والتجمعات والتحالفات المختلفة، من قبيل: "ربيع الكرامة"، الذي يعتبر تحالف المنظمات غير الحكومية تعمل على مستوى التشريعات الجنائية التي تحمي المرأة من جميع أشكال التمييز والعنف، الذي تم إطلاقه رسمياً في 14 فبراير 2010، علاوة على "ربيع المساواة"، والمرصد المغربي للعنف ضد المرأة، التحالف من أجل التحكم في الميزانيات، وتجمع الإذاعات الجمعوية في سبيل معلومة مواطنة...

اكتسبت **جمعية نساء الجنوب** خبرتها وتجربتها عبر تنفيذها لمجموعة من المشاريع والأنشطة التي نذكر من بينها :

- التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة ؛
- تفعيل إذاعة جمعوية لفائدة النساء ؛
- المشاركة في "حركة من اجل المساواة" ؛
- المشاركة في حملات الترافع من اجل تغيير القوانين الخاصة بالمرأة (مدونة الاسرة...) ؛
- حملات تحسيسية لفائدة النساء حول مواضيع مختلفة؛
- برنامج محو الأمية القانونية ؛
- مواكبة نساء ضحايا العنف: الاستقبال، الاستماع والتوجيه أو الاستشارة القانونية ... الخ.
- الدعم البيداغوجي ومواكبة المربيات التقليديات المشتغلات في ميدان الطفولة.
- إعداد تقارير حول وضع النساء ضحايا العنف بالجهة.

منتدى مبادرات الشباب:

جمعية شبابية غير ربحية، تأسست بتاريخ 16 شتنبر 2012، وبمبادرة من شباب منطقة تالوين. ويعتبر منتدى المبادرات الشبابية فضاءا للحوار والتشاور بين الشباب بامتياز ومنتدى للتنمية والمواطنة.

يعتبر مستقلا عن الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات الدينية والعقائدية، مع الاحترام التام لحقوق الانسان، ويعمل المنتدى في إطار أربعة مجالات رئيسية تتمثل في : التربية، المواطنة وحقوق الانسان، البيئة والتغيرات المناخية والشأن المحلي، بغية تحقيق الأهداف التالية :

1• تعبئة الشباب في مناخ مواطنة حقيقية، وذلك بهدف مشاركتهم في مسلسل التنمية الديمقراطية؛
2• المشاركة في ترسيخ التربية على البيئة، وتثمين جميع المبادرات الرامية إلى تنميتها.
3• نشر ثقافة حقوق الإنسان بالمنطقة والمساهمة في تكوين الشباب.
4• تعزيز روح المبادرة لدى الشباب ودعم الإدماج المهني
5• تعزيز التعاون مع جميع الفرقاء في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

راكم المنتدى منذ تأسيسه تجربة مهمة في ما يخص بناء وتقوية قدرات الشباب، من خلال العديد من المشاريع التي تمكن من تنفيذها، خاصة مع مشروع "تقوية تشغيل الشباب والنساء بالمناطق القروية لإقليم تارودانت" الممول من طرف السفارة الفرنسية في المغرب.

طور المنتدى كذلك خبرة على مستوى الشراكة المتعددة الفاعلين، من خلال عضويته في الشبكة المغربية للشباب والتشاور، الذي كان عضوا في مجلسها الإداري، وهو الآن بدأ يلعب دور الفاعل المحوري بالنسبة لمجالس الشباب في الجهة، و بالأخص منذ تنظيم ندوة جهوية في دجنبر 2014 بتارودانت.

ويعمل المنتدى حاليا في إطار تحالف مع جمعية الهجرة والتنمية وجمعية نساء الجنوب لتنفيذ مشروع "**المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية**".

السياق القانوني للديمقراطية التشاركية بالمغرب : نظرة عن الإطار التشريعي.

لقد كان دستور 2011 ترجمة للعديد من المطالب السياسية والاجتماعية التي نادت بها الحركات الشعبية التي شهدها المغرب، وترجمة للتطور الذي شهده تبني مفهوم المواطنة، وكذا ترسيخ التوجه نحو مشاركة فعلية للمواطنين والمواطنات في ممارسة السلطة. ينص الفصل الأول والمتعلق بالأحكام العامة على أن: "(...) النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة".

كما أطر الدستور كذلك الأحكام العامة المتعلقة بالديمقراطية التشاركية بالمغرب، وتم تفصيلها في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية.

دور الجمعيات في المشاركة (الفصل 12) :

يبين الدستور وخاصة الفصل 12 منه، دور الجمعيات وكيفية مساهمتها في إطار الديمقراطية التشاركية وذلك على النحو التالي: "(...) تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها، وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق ضوابط وكيفيات يحددها القانون".

كما حدد هذا الفصل الأطراف التي يمكنها ممارسة المشاركة وكذلك الهيئات التي يتعين عليها تنظيم هذه المشاركة، فضلا عن أشكال ممارستها، تاركة للسلطة التشريعية تحديد إجراءات هذه المشاركة طبقا للقانون.

الحق في تقديم الملتمسات في المجال التشريعي (الفصل 14) :

سعى دستور 2011 إلى الإشراك الفعلي للمواطنين والمواطنات في ممارسة السلطة التشريعية، حيث نص في هذا الإطار في الفصل 14 على أن " للمواطنين والمواطنات، ضمن شروط يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع."

وبناءا على ذلك، يتمتع المواطنون والمواطنات بحق المبادرة في اقتراح قانون، كجميع أعضاء البرلمان، وذلك بغية ترجمة هذا الحق إلى مقترحات في مجال التشريع. وفي هذا الاطار يمكن للمواطنين تقديم اقتراحات وملتمسات لإحدى الغرف البرلمانية في موضوع تشريعي محدد، حيث يعمل البرلمانيون كأشخاص أو كمجموعات على تقديم هذه الملتمسات وتحويلها إلى مقترحات قوانين، ومساءلة الحكومة في إطار السلطة المخولة للبرلمان.

في هذا الصدد تم إصدار القانون تحت رقم 64.14 يؤطر ويحدد ظروف وطرق ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع.

الحق في تقديم العرائض للسلطات العمومية (الفصل 15):

في هذا الفصل منح الدستور الحق للمواطنين والمواطنات في ممارسة سلطة تقديم العرائض بطرق ديمقراطية مهمة تخول لهم هذا الحق.

يتعلق سؤال المشاركة المواطنة بالأساس بتدبير وتسيير جميع الخدمات العمومية. حيث ينص هذا الفصل (15) على أن: "للمواطنات والمواطنين الحق في تقديم عرائض للسلطات العمومية. ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق."

وقد تمت المصادقة على قانون يؤطر هذا الحق من طرف البرلمان تحت رقم 44.14. وفقا لهذا القانون، يستطيع المجتمع المدني المساهمة في بلورة وتنفيذ وتقييم القرارات المتخذة من طرف المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، كما يستطيع كذلك التدخل في جميع مراحل إنجاز المشاريع المقررة من طرف هذه السلطات العمومية.

الديمقراطية التشاركية على المستوى الترابي :

مشاركة المواطنات والمواطنين تتم كذلك على المستوى المحلي للجماعات الترابية، باعتبار هذه الأخيرة إطارا ملائما للمشاركة المواطنة من ناحية قربها منهم وترسخها في المجال. من جهة أخرى فإن ميلاد وتوسع ممارسة الديمقراطية التشاركية يعزى قبل كل شيء إلى رؤي متجددة في ممارسة اللامركزية، بحيث يتضمن النص الدستوري أحكاما تتعلق بالمشاركة على المستوى الترابي. وفي هذا السياق، يرتكز الفصل 136 على التنظيم الجهوي والمحلي " (...) يؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة". كما يشير الفصل 12 كذلك إلى أن المؤسسات المنتخبة ملزمة بتسهيل هذه المشاركة، في حين أن ينص الفصل 139 على إنشاء آليات المشاركة المواطنة على المستوى المحلي.

وفيما يخص المشاركة، فإن القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية تؤطر ميكانيزمات ووسائل المشاركة المحلية والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- **القانون التنظيمي 111.14**: الخاص بالجهات، المادة 116 منه تتناول آليات المشاركة والحوار والتشاور من أجل إدماج المواطنات والمواطنين، والجمعيات في إنجاز البرامج التنموية وتتبعها، حسب الطرق والأساليب المحددة وفق المرسوم التنفيذي.
- **القانون التنظيمي 112.14**: الخاص بالمقاطعات والأقاليم وكذا القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية يشمل أيضا نفس الترتيبات، على التوالي في المواد 110 و82 في القانون التنظيمي 112.14، والمواد 119 و81 في القانون التنظيمي 113.14.

خاتمة :

إن التأكيد على هذه المبادئ يضع السلطات العمومية والتمثيلية أمام ضرورة توفير الظروف المواتية والجيدة لإشراك المواطنين والمواطنات في ممارسة السلطة. من هذا المنطلق يجب على السلطات العمومية والمؤسسات المنتخبة فتح أبوابها من أجل توفير أرضية تسمح بتفعيل مبادئ الحرية والعدالة لفائدة المواطنات والمواطنين، فضلا عن مشاركتهم في الحياة السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية.

المشاركة المواطنة تتم ترجمتها بتدخل المواطنين بشكل مباشر وفي بعض الأحيان بتدخل غير مباشر عبر النسيج الجمعوي.

للمزيد من التفاصيل زوروا الموقع : www.sgg.gov.ma

ملخص لنتائج الدراسة : خرائطية تحليل ممارسات منظمات المجتمع المدني في جهة سوس ماسة في مجالات المواطنة، وتعزيز الديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان

في إطار مشروع " **المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية: من أجل تعزيز مشاركة الفاعلين والفاعلات في النقاشات العمومية والسياسية بجهة سوس ماسة**"، أطلقت جمعية الهجرة والتنمية وشركاؤها، جمعية نساء الجنوب ومنتدى المبادرات الشبابية، دينامية المشروع عبر إنجاز دراسة حول ممارسات منظمات المجتمع المدني في سوس ماسة في مجالات المواطنة والديمقراطية التشاركية والنهوض بحقوق الإنسان بين مارس ونهاية يونيو من هذه السنة (2018). شملت الدراسة جمعيات جهة سوس ماسة من خلال عينة تقدر ب 111 جمعية موزعة على ست أقاليم وعمالات الجهة. 56٪ من هذه الجمعيات تشتغل على المستوى المحلي، 18٪ على مستوى العمالات والأقاليم و 17٪ على مستوى الجهة.

ماهية منظمات المجتمع المدني في جهة سوس ماسة

أ. التغطية الجغرافية :

أغلب هذه الجمعيات تعمل في المناطق القروية، باستثناء تلك الموجودة في عمالة أكادير إداوتنان، حيث تغطي نسبة 98% منها المنطقة الحضرية لهذه العمالة. وتشتغل أغلب الجمعيات بالجهة والتي شاركت في الدراسة بشكل أساسي على مواضيع أفقية، مع الاهتمام بقضايا الشباب والنساء خصوصا جمعيات المجال الحضري.

ب. مشاركة محتشمة للمرأة في هيئات صنع القرار :

في جميع أنحاء الجهة، لا تزال مشاركة المرأة في عملية صنع القرار ضئيلة: حيث تمثل النساء 36% من مجموع المتطوعات في الجمعيات، في حين أن 10% فقط يعتبرن عضوات في المجالس الإدارية للجمعيات وهو الشيء الذي نجده في المجالات الحضرية.

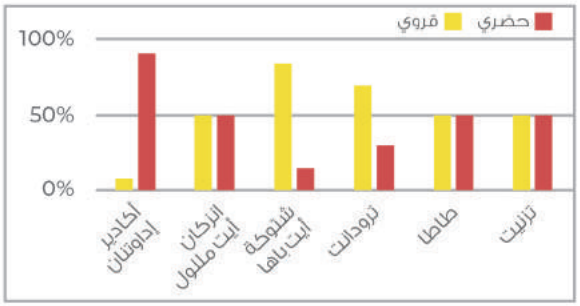

مسار المشاركة لدى المجتمع المدني في تطور

يتبين من خلال الدراسة أن منظمات المجتمع المدني بسوس ماسة ملتزمة بالمشاركة في إدارة الحياة العامة المحلية والتأثير على عمليات صنع القرار. بالنسبة لأكثر من 66% منهن، هدف الديمقراطية التشاركية هو مساهمة المجتمع المدني في اتخاذ قرارات ذات علاقة بالسياسات العمومية؛ بالنسبة للبعض منهن، فهو عامل أساسي لحكامة جيدة ومشاركة في تدبير الشؤون المحلية.

أ. مشاركة منظمات المجتمع المدني في آليات التشاور التي تم وضعها من طرف الجماعات الترابية :

وفقا للقوانين التنظيمية الجديدة للجماعات الترابية التي تم تبنيها منذ سنة 2015 ، انضمت 71% من الجمعيات التي شملتها الدراسة إلى المبادرات التي وضعتها الجماعات الترابية. وتبين الدراسة أن 40% منهن شاركن في عمليات التشاور والحوار التي وضعت في إطار بلورة برامج تنمية الجماعات وهيئات المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع. وكذلك من خلال مبادرات الحوار، مثل "مبادرة الأحياء" لمدينة تيزنيت. ومع ذلك، فإن الجمعيات ركزت على صعوبة الولوج إلى المعلومة.

ب. ارتباط منظمات المجتمع المدني بتقنيات الترافع التقليدية:

على الرغم من وجود إجراءات جديدة للترافع "الملتمسات والعرائض" المعترف بها رسمياً بموجب القانون و النصوص التنظيمية، لا تزال الجمعيات في جهة سوس ماسة تستخدم أساليب عادية في الترافع. تفضل 17% من الجمعيات المستجوبة اللقاءات المباشرة مع صناع القرار و15% يعتمدون على وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية لتوسيع دائرة فهم متطلباتهم. وفي هذا الاطار، مازالت الائتلافات ضعيفة التطور في المنطقة : 11% من الجمعيات فقط يعتبرن أعضاء في شبكات أخرى. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة للتحالفات التي تم إنشاؤها حول القضايا المتعلقة بحقوق المرأة والبيئة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية.

إرادة قوية مرتبطة بإكراهات :

تباطؤ مأسسة مشاركة المواطنات و المواطنين.

بشكل عام، يؤكد المجتمع المدني انخراطه في عملية التنمية الديمقراطية على صعيد جهة سوس ماسة. وتختلف أقاليم شتوكة آيت باها وتزنيت عن غيرها من حيث عملية مشاركة المواطنين، من خلال تطوير وتجريب أدوات التشاور والحوار مع المجتمع المدني، مثل الميزانية التشاركية. غير أن هذه المبادرات لا تزال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشخصية الخاصة للمنتخبين. لدا يجب تطوير و مأسسة الطابع الرسمي للمشاركة المواطنة.

نظرا لحداثة هذه الأساليب فإن تقوية قدرات المنتخبين والمنتخبات والمسؤولين العموميين ضرورية لتشجيع مشاركة الجمعيات في تدبير الشؤون المحلية. تظل هذه الديناميكية أقل بروزا في المناطق القروية حيث يمثل رفع مستوى الوعي بهذه القضايا أولوية، لوضع المنتخبين والفاعلين الجمعويين في نفس المستوى من المعلومات والتكوين.

أوضحت الدراسة أن بعضا من التقدم في مجال الديمقراطية التشاركية قد تحقق بفضل السياق الاجتماعي والسياسي والقانوني المشجع، ولكن أيضا بفضل خبرة بعض الجمعيات، التي يعرف قادتها بتأثيرهم وتجاربهم ومكانتهم الاجتماعية، ورغبة بعض رؤساء المجالس الجماعية في خلق بيئة مواتية للمشاركة المواطنة والديمقراطية التشاركية.

ورغم ذلك، فإن العملية لم تحقق بعد أهدافها، فهي

لا تزال في بدايتها نظرا لتفاوت درجة الولوج إلى المعلومات، فهي ليست هي نفسها بين الجمعيات العاملة في المجال القروي ونظيراتها العاملة في المجال الحضري، وكذلك بين جمعيات الشباب، التي تعتبر جديدة إلى حد ما، وغيرها من الجمعيات التي راكمت تجارب معينة.

توصيات

على أساس هذه المنطلقات، تعتبر محاور التكوين العملي للجمعيات، والتي سيتم تنفيذها في إطار المشروع، محددة من قبل الدراسة في ثلاثة مجالات وهي : التطوير الاستراتيجي للجمعيات، الديمقراطية التشاركية والحكامة الجيدة، التواصل والتشبيك، أخذا بعين الاعتبار التكنولوجيات الجديدة للمعلومة والتواصل، بالإضافة إلى تطوير المواكبة عن قرب من أجل التجريب ومأسسة آليات المشاركة المواطنة.

ملخص عن ندوة إسترداد نتائج الدراسة

عن ممارسات منظمات المجتمع المدني بجهة سوس ماسة في موضوع الديمقراطية التشاركية التي نظمت يوم 26 أبريل 2018 بأكادير

نظمت جمعية الهجرة والتنمية مع شركائها في إطار مشروع المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية (SCDP) ندوة استرداد نتائج الدراسة حول ممارسات منظمات المجتمع المدني في مجال المواطنة، وتعزيز الديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان، يوم 26 أبريل 2018 بالغرفة الفلاحية بأكادير.

وقد عرفت الندوة مشاركة ما يناهز 80 شخصا، يمثلون الجماعات الترابية، الفاعلين المؤسساتيين، و53 جمعية من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك 17 جمعية نسائية و13 جمعية للشباب بجهة سوس ماسة. كانت الندوة فرصة لإطلاق المشروع بالإضافة إلى النقاش حول دور المجتمع المدني جهويا في تعزيز الديمقراطية ومشاركة المواطنين من خلال عرض النتائج الأولية للدراسة وتبادل الخبرات من قبل الفاعلين الجهويين وغيرهم في المغرب.

التأطير وتبادل الخبرات :

بعد الكلمات الرسمية، عقدت الندوة في جلستين. الأولى مخصصة لعرض مشروع "المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية"، فضلا عن تقديم خطة العمل الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان التي أطلقها المغرب مؤخرا. وخصصت الجلسة الثانية لعرض أهم التجارب التي أطلقت في مجال الديمقراطية التشاركية، مرورا بمداخلة ممثل الفضاء الجمعوي حول مشروع دعم المشاركة الديمقراطية في المغرب الذي يبدأ سنته الرابعة (انظر شهادة السيد عبد الواحد الغازي)، علاوة عن عرض لتجربة جماعة بلفاع من طرف رئيس مجلسها في إطار برنامج عمل الجماعة.

التبادل والمناقشات مع المشاركين :

تخلل الندوة العديد من المداخلات، وذلك بهدف السماح للمشاركين بالرد على المداخلات المختلفة وأن يدلوا بآرائهم بغية تعزيز النقاش، وتبادل خبراتهم وإطلاق حوار حقيقي حول الأسئلة التي يطرحها المشروع. تميزت هذه المناقشات بغناها وتنوعها. ويمكن تلخيص المواضيع الرئيسية التي تم تداولها ومناقشتها في أربعة أجزاء :

- على الرغم من أن القوانين التنظيمية للجماعات الترابية تشجع مشاركة المواطنين والمواطنات في السياسات العمومية المحلية، فإن التجارب الحقيقية التي عاشها المغرب لحد الآن تعبر عن رغبات ومبادرات فردية أكثر منها تبني سياسي مؤسساتي. وهذا يثير مسألة مراجعة الإطار القانوني والمؤسساتي لضمان تنفيذ واستمرار الممارسات الجيدة على مستوى الجماعات الترابية.

- تبعا للمادة 149 من القانون التنظيمي للجماعات الترابية 113-14 فإن الجمعيات ملزمة بالحصول على صفة المنفعة العامة للولوج إلى التمويل العمومي، مما يعيق تجريب بعض الممارسات على مستوى جهة سوس ماسة.
- يظل التحدي المتمثل في تطبيق الديمقراطية التشاركية وتنزيل الآليات والفرص التي يؤطرها القانون تحديا كبيرا لدى المنتخبين والمؤسسات المعنية.
- التزام الفاعلين المدنيين يظل عنصراً حاسماً في المسلسل الديمقراطي، بغض النظر عن الموارد المالية، نظراً لأحقيته في الاقتراح ودوره في الحفاظ على تجارب الديمقراطية التشاركية واستمرارها.

ملخص التوصيات :

يمكن أن نستخلص من هذه الندوة الغنية بمحتواها والتي تمكنا من خلالها من تعبئة مختلف الفاعلين وبدء التفكير المشترك حول النتائج، الاكراهات والممارسات الجيدة من حيث التنفيذ الفعال للديمقراطية التشاركية، العديد من التوصيات والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

• الترافع من أجل استمرارية تجارب الديمقراطية التشاركية على المستوى الميداني، وجعلها مرتبطة بالمؤسسات أكثر منها بالأفراد؛
• تعزيز وتكوين ومواكبة الموارد البشرية بالجماعات المحلية، باعتباره شرط أساسي لتجانس وتكامل الآليات والقوانين التي تؤطر الجماعات المحلية بطريقة متماسكة؛
• تثمين التجارب الرائدة في جهة سوس ماسة، وإعداد دليل للممارسات الجيدة بهدف خلق وترسيخ ثقافة الاعتراف والتقاسم بين الفاعلين المحليين؛
• تطبيق وتنفيذ نتائج الحوار الوطني للشباب والعمل الجمعوي؛
• الحاجة إلى مراجعة قانون الحريات العامة.
• مأسسة التطوع بقانون يؤطر العملية.
• مراجعة القانون الذي يؤطر صفة المنفعة العامة والإطار القانوني للجمعيات.
• خلق مركز لتدريب الفاعلين الاجتماعيين على صعيد جهة سوس ماسة.

المتدخلون :

- **عبد الرزاق الحجري**، مدير الهجرة والتنمية.
- **أحمد الزاهدي**، نائب رئيس المجلس الجهوي لسوس ماسة.
- **أحمد شكيب**، وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان.
- **التيجاني الحمزاوي**، اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير.
- **ناتالي أولو**، مسؤولة برنامج ، قسم الحكامة والهجرة في بعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب.
- **محمد منصور**، رئيس قطب ومنسق المشروع بجمعية الهجرة والتنمية
- **عبد الواحد الغازي**، مكلف بمشروع لدى الفضاء الجمعوي.
- **لحسين أزوكاغ**، رئيس الجماعة الترابية لبلفاع.
- **عبد اللطيف بوعزة**، مكتب دراسات MIMAP RESEARCH CENTER.
- **لكبير أوحجو**، أستاذ باحث، منشط اليوم الدراسي.

شهادات
الفاعلين و الفاعلات

يسر مندوبية الاتحاد الأوروبي أن يتم استدعاؤها إلى إطلاق مشترك مع جمعية الهجرة والتنمية وشركائها جمعية نساء الجنوب ومنتدى المبادرات الشبابية، لمشروع "المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية" في ندوة 26 أبريل 2018 والتي ضمت أكثر من 80 مشاركًا.

هذا المشروع الذي تشرف عليه جمعية الهجرة والتنمية، و الذي نموله، يندرج ضمن البرنامج العام لدعم المجتمع المدني الرامي إلى تقوية قدرات تنظيمات المجتمع المدني بالمغرب. في إطار هذا البرنامج، سيمول الاتحاد الأوروبي مشاريع على مستوى الجماعي والإقليمي والجهوي بأربع جهات بالمغرب، في مواضيع تتعلق بـ : الشباب، المساواة بين الرجل والمرأة، حماية البيئة، والموارد الطبيعية.

المشروع الذي نعطي اليوم انطلاقته يجمع مختلف الفاعلين بقطاع الجمعيات والسلطات المحلية والمجالية بهدف تقاسم الممارسات الجيدة في مجال الديمقراطية التشاركية، عن طريق إشراك المواطنين والمواطنات في إعداد وتتبع تنفيذ السياسات العمومية.

مكنت هذه الندوة من تبادل الآراء والخبرات بخصوص نتائج الدراسة الخاصة بإعداد خريطة حول ممارسات المجتمع المدني بجهة سوس ماسة في مجال الديمقراطية التشاركية. وقد كانت هذه الندوة مثمرة للغاية، إذ يهنئ الاتحاد الأوروبي جمعية الهجرة والتنمية لضمانها مشاركة أكثر من 80 جهة فاعلة في مجال التنمية، الذين أبانوا عن حماسة لمناقشة قضايا الديمقراطية التشاركية على مدار اليوم مع العديد من التدخلات الهامة والواضحة. العديد من الدروس تم استخلاصها من هذا اللقاء فضلا عن العديد من الاقتراحات والملاحظات التي سنحاول العمل عليها مع الهجرة والتنمية، إضافة إلى العمل مع شركائها، جمعية نساء الجنوب ومنتدى المبادرات الشبابية من أجل تقوية قدرات المجتمع المدني و ضمان، قبل كل شيء، فعالية الديمقراطية التشاركية بجهة سوس ماسة.

نتالي اولو
مسؤولة عن البرنامج مع الاتحاد الأوربي بالمغرب

في مثل هذه اللقاءات يتم تقاسم مجموعة من التوضيحات والرؤى حول ماهية الديمقراطية التشاركية والآليات التي قدمها المشرع المغربي سواء في الدستور أو في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية بغية تفعيل هذه الديمقراطية التشاركية باعتباره مفهوما عاما، اليوم، وفي هذه التجارب المطروحة والتي استمعنا إليها كان الهدف من ورائها تقديم بعض الآليات التي يمكن الاشتغال عليها داخل المشروع كالعرائض، والملتمسات في مجال التشريع، والميزانية التشاركية وكذلك بعض هيئات الحكامة والتنمية المستدامة والديمقراطية التشاركية كالمجلس الوطني للشباب والعمل الجمعوي، المجلس الوطني للأسرة والمرأة، المجلس الأعلى للتربية والتكوين بالإضافة إلى كيفية إشراك الجمعيات والمجتمع المدني في بلورة السياسات العمومية وتتبعها وتقييمها.

الحسين أزوكاغ
رئيس جماعة بلفاع وبرلماني عن إقليم شتوكة أيت باها

حضوري اليوم كان بدعوة من مخالف المشروع، وموضوع المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية موضوع الساعة، ويعتبر موضوع اشتغالنا في الجمعية. في ندوة اليوم، استمعنا إلى الآليات التي يمكن لنا كمجتمع مدني العمل بها في علاقتنا مع مدبري الشأن العام، كالملتمسات والعرائض والهيئات الاستشارية.

النقاش والتفاعل كان في المستوى المطلوب والحضور اللافت للانتباه من مجتمع مدني ومؤسسات فاعلة في الميدان ساعد في هذا التفاعل، وذلك ليس بجديد عن جهة سوس ماسة ذات التاريخ العريق في هذا المستوى.

الدستور والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية ساعدا في ترسيخ هذه الديمقراطية من خلال حثها على إدماج المجتمع المدني خاصة الشباب والنساء في تدبير الشأن العمومي.

زهرة أمرين
رئيسة جمعية المرأة للتنمية والثقافة - تدارت أنزا

مشروع الفضاء الجمعوي حول الديمقراطية التشاركية يعيش حاليا سنته الأخيرة بعدما انطلق في 2015 ويتم تنفيذه على مستوى 31 جماعة ترابية موزعة بين 10 جماعات بإقليم الحسيمة، عدد مماثل على مستوى بالعرائش، و 11 جماعة ترابية على مستوى وجدة.

بالنسبة لنا في هذا المشروع كان إعمال مبادئ وآليات الديمقراطية التشاركية أهم اهتماماتنا مع الشركاء المحليين على صعيد الأقاليم الثلاث. في هذا السياق وبغض النظر عن الأدبيات الكثيرة التي أسهبت في تناول الموضوع، أعتبر أن الديمقراطية التشاركية هي آلية عملية للقرب لمساءلة أصحاب القرار ومن يدبرون الشأن العام ليقدموا الحسابات حول جميع القرارات التي تهم مستقبل ومصير المجال الترابي، وكذا المساهمة في اتخاذها بشكل قبلي.

واقعيا لسنا في حاجة إلى أحاديث متشعبة عن الديمقراطية التشاركية بل نحن في حاجة إلى تجارب ملموسة، لذلك أركز على هذا التعريف أن الديمقراطية التشاركية هي إطار عملي ملموس على مستوى أدنى وحدة ترابية للدخول في حوار ومساءلة متبادلة بين المسؤول السياسي والمسؤول التقني والمواطن والفاعل المدني وباقي تنظيمات المجتمع المدني الأخرى لأن ما يجمعنا على الصعيد الترابي هو موارد جزء منها مصدره هو هذا المجال الترابي، وجزء آخر تأتي على شكل ضرائب يدفعها المواطن، ومن حقنا أن نقطع مع الممارسات اللامسؤولة في صرف هذه الأموال دون حسيب أو رقيب.

على الصعيد الترابي الأدنى وليس على صعيد جهة معينة، أرى أن مسؤوليات الجمعيات والمجتمع المدني في هذا الصدد على صعيد جهة سوس ماسة هو هو على صعيد باقي التراب الوطني ككل في هذه المرحلة، هي مسؤولية مزدوجة:

- أولا هي تدريب المواطنين بما فيهم العاملون في الجمعيات وكل التنظيمات الأخرى على ممارسة وتطبيق مبادئ وآليات الديمقراطية التشاركية، أي الإنتقال من التكوين والتفكير إلى الممارسة العملية ميدانيا؛
- ثانيا إجبار الفاعل السياسي والفاعل التقني عبر مداخل الترافع على العمل في إطار الآليات التشاركية المحدثة من طرف المواطنات والمواطنين والمجتمع المدني لأنه يدبر مالا عموميا هم وهن مصدره، وكذلك من زاوية أنه ليس من حقه أن يتصرف في مصير ومآل المجال الترابي بطريقة أحادية لأن المجال الترابي وموارده وقاطنوه وحدة ثابتة، في عكس المنتخب.ة الذي يتغير مع مرورالزمن.

عبد الواحد الغازي
المنسق الوطني لمشروع دعم مسلسل المشاركة الديمقراطية بالمغرب.
الفضاء الجمعوي - الرباط

La presse en parle !

الصحافة تتحدث !

MAPA [0105] 24/04/2018 13h18

تنظيم لقاء مناقشة في أكادير حول موضوع المواطنة وإنعاش الديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان

أكادير/24 ابريل 2018/ومع/ تحتضن مدينة أكادير يوم 26 ابريل الجاري لقاء مناقشة حول موضوع المواطنة وإنعاش الديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان ، والذي ينظم بمبادرة من منظمة "هجرة وتنمية " بمعية شركائها.

وأفاد بلاغ للمنظمة أن هذا اللقاء يندرج ضمن برنامج الاتحاد الأوربي الخاص بدعم المجتمع المدني والذي من خلاله بادرت "هجرة وتنمية " ، بشراكة مع أعضاء " جمعية نساء الجنوب " و "ملتقى المبادرات الشبابية " ، بإطلاق مشروع جديد يحمل اسم " المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية : من أجل انخراط قوي للفاعلات والفاعلين في المجتمع المدني في المناقشات العمومية والسياسية في سوس ماسة ".

وأوضح البلاغ أن هذا المشروع الممول من طرف كل من الاتحاد الأوربي و الوكالة الفرنسية للتنمية والذي سيتم تأهيله في الفترة ما بين يناير 2018 و دجنبر 2020 ، يهدف إلى "المساهمة في إنعاش الديمقراطية التشاركية ، والحوار المتعدد الأطراف على الصعيد المحلي ، إلى جانب العمل على تقوية انخراط ومشاركة المجتمع المدني والشباب والنساء في الحياة السياسية في جهة سوس ماسة ".

وحسب المصدر نفسه ، فسيعرف هذا اللقاء مشاركة فاعلين مؤسساتيين ، وممثلين عن الجماعات الترابية ، ومنظمات المجتمع المدني في جهة سوس ماسة ، وذلك من أجل إطلاق حوار جهوي حول موضوع دور المجتمع المدني في إنعاش الديمقراطية والمشاركة المواطنة.

وسيشكل هذا الملتقى فرصة لمنظمة "هجرة وتنمية " وشركائها لتقاسم مع المشاركين في النتائج الأولية للدراسة التي أنجزت في هذا الصدد ، وذلك من اجل بلورة تقييم مشترك للإطار المرجعي الجهوي حول الممارسات الديمقراطية والمشاركة المواطنة ، إلى جانب تقاسم التصور العام لهذا المشروع مع المشاركين في الملتقى

Maroc : Un projet pour le renforcement de la démocratie participative

Dans le cadre du programme de l'Union européenne d'appui à la société civile, l'association franco-marocaine Migrations & Développement, en partenariat avec les membres du consortium, l'Association femmes du Sud et le Forum des initiatives des jeunes lancent officiellement leur nouveau projet «société civile et démocratie participative : pour une implication renforcée des actrices et des acteurs de la société civile dans les débats publics et politiques du Souss-Massa. (SCDP)».

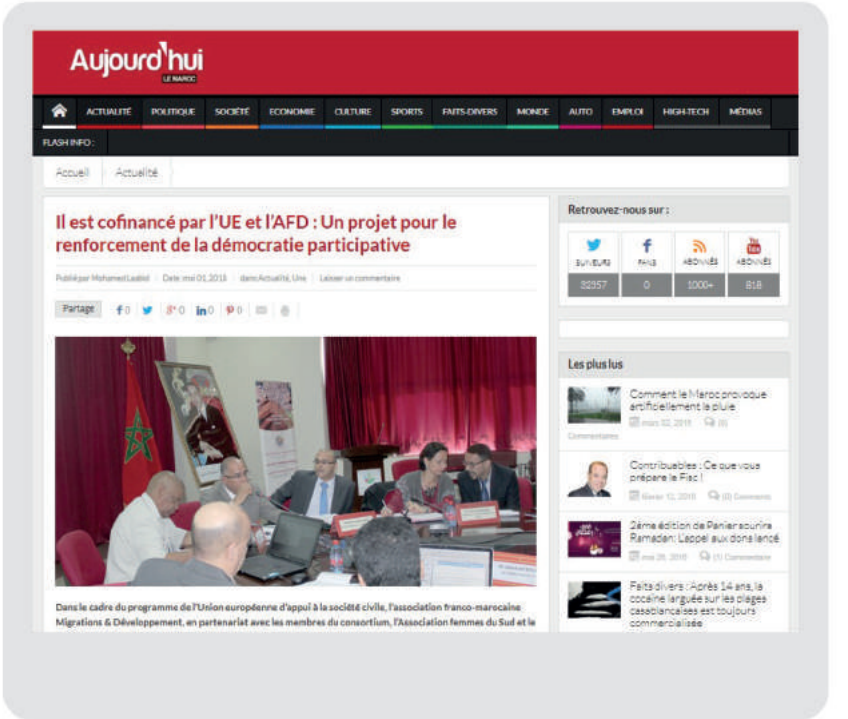

Aujourd'hui LE MAROC

ACTUALITÉ | POLITIQUE | SOCIÉTÉ | ECONOMIE | CULTURE | SPORTS | FAITS-DIVERS | MONDE | AUTO | EMPLOI | HIGH-TECH | MÉDIAS

FLASH INFO :

Accueil | Actualité

Il est cofinancé par l'UE et l'AFD : Un projet pour le renforcement de la démocratie participative

Publié par Mohamed Ladid | Date: mai 01, 2018 | dans Actualité, Une | Laisser un commentaire

Partage

Retrouvez-nous sur :

SUIVEURS	FANS	ABONNÉS	ABONNÉS
32357	0	1000+	818

Les plus lus

- Comment le Maroc provoque artificiellement la pluie
- Contribuables : Ce que vous prépare le Fisc !
- 2ème édition de Panier solidaire Ramadan: Appel aux dons lancé
- Faits divers : Après 14 ans, la cocaïne larguée sur les plages casablancaises est toujours commercialisée

Dans le cadre du programme de l'Union européenne d'appui à la société civile, l'association franco-marocaine Migrations & Développement, en partenariat avec les membres du consortium, l'Association femmes du Sud et le

Retrouvez les articles entiers sur : www.migdev.org/ressources/revue-de-presse

Mots-clés

كلمات مفاتيح

Français	Amazighe (Tifinagh)	Amazighe (Latine)	عربية
Participation	ⵜⴰⵏⴰⵡⵜ	Tadrawt	مشاركة
Citoyenneté	ⵜⴰⵎⵔⵉⵇ	Tanmori	مواطنة
Jeunesses	ⵜⵉⵊⵓⵔⵔⴰ	Ti3orrma	شباب
Genres	ⵜⴰⵎⵢⴰⵏⴰⵙⵜ ⵏ ⵡⴰⵏⴰⵡ	Tamyadast N wanaw	مقاربة النوع
Egalité	ⵜⵓⴳⴷⵓⴷⵜ	Togdodt	مساواة
Démocratie	ⵜⴰⵏⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵜⵉⵜ	Tadimoqratiyt	ديموقراطية
Dialogue	ⴰⵎⵔⴰⵡⴰⵍ	Amrawal	حوار
Parité	ⵜⴰⵡⵙⵓⵎⵓⵜ	Tawsomot	مناصفة
Droits humains	ⵉⵣⵔⴼⴰⵏ ⵏ ⵓⴼⴳⴰⵏ	Izarfan N ofgan	حقوق الإنسان
Organisation de la Société civile	ⵜⵉⵎⴰⴳⵔⴰⵡⵉⵏ ⵏ ⵡⴰⵎⵓⵏ ⴰⵖⴰⵔⵉⵎ	Timagrawin N wamon Agharim	منظمات المجتمع المدني
Territoire	ⵉⴳⵔ	Igr	المجال
Acteur	ⵉⵎⵙⴽⴰⵔ	Imskarn	الفاعلين
Actrice	ⵜⵉⵎⵙⴽⴰⵔⵉⵏ	Timskarin	الفاعلات
Multi acteurs	ⵉⵎⵢⴰⵏⴰⵡ ⵉⵎⵙⴽⴰⵔⵏ	Imyanawn Imskarn	متعدد الفاعلين
Coopération	ⴰⵎⵢⴰⵙⴰⵡ	Amyawas	تعاون
Développement	ⵜⴰⵏⴼⵍⵉⵢⵜ	Tanfliyt	تنمية
Débats publics	ⴰⵎⴷⴰⴽⴰⵔ ⴰⴳⴷⵓⴷⴰⵏ	Amdakar Agdoudan	النقاش العمومي
Gestion locale	ⴰⵙⵡⵓⴷⴷⵓ ⴰⴷⵖⴰⵔⴰⵏ	Aswoddo Adgharan	التدبير المحلي
Gouvernance locale	ⵜⵉⵏⵏⵓⴱⴷⴰ ⵜⴰⴷⵖⴰⵔⴰⵏⵜ	Tinnobda Tadgharant	الحكامة المحلية
Redevabilité sociale	ⵜⵉⵙⵙⵓⵙⵍⴰ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵏⵜ	Tissosla Tanamont	المساءلة الاجتماعية
Suivi et évaluation des politiques	ⴰⴹⵓⵔ ⴷ ⵙⵙⵜⴰⵔⵜⵉⵏ ⵏ ⵜⵙⵓⵜⵉⵏ ⵜⵉⵣⵔⴰⵏⵉⵏ	Adfour D Ostal N Tsartitin Tigdodin	تتبع وتقييم السياسات العمومية